

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢٨ لسنة ٢٠٠١

بشأن الموافقة على اتفاق خط ائمـان بين البنك الرئيسي للتنمية والائـمان الزراعـى
بـجمهـوريـة مـصرـالـعـربـيـةـ وـبنـكـالـتنـمـيـةـ الـأـفـرـيـقـيـ
المـوقـعـ بـتـارـيخـ ٢٠٠٠/١٢/١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار

(مـادـةـ وـحـيـدةـ)

ووـقـعـ عـلـىـ اـتـفـاقـ خـطـ اـئـمـانـ بـمـيـلـغـ لـاـ يـتـجـاـزـ ١٣٧١٠٠٠ـ دـولـارـ أـمـريـكـيـ بـيـنـ الـبـنـكـ الرـئـيـسـيـ لـلـتـنـمـيـةـ وـالـائـمـانـ الزـرـاعـيـ .
المـوقـعـ بـتـارـيخـ ٢٠٠٠/١٢/١ـ وـذـلـكـ مـعـ التـحـفـظـ بـشـرـطـ التـصـدـيقـ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ١٥ يولـيـةـ سنـةـ ٢٠٠١ مـ)

حسن مبارك

(وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢١ شوال سنة ١٤٢٢ هـ .
(الموافق ٥ يناير سنة ٢٠٠٢ مـ)

اتفاق خط الائتمان
بين بنك التنمية الأفريقي
والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
جمهورية مصر العربية

رقم : B/EGY/PBDAC/LC/00/13

أبرم اتفاق خط الائتمان هذا (وسمى فيما بعد ... الاتفاق) في اليوم الأول من ديسمبر ٢٠٠٠ بين البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (PBDAC) (وسمى فيما بعد ... المقترض) وقع في جمهورية مصر العربية (وسمى فيما بعد ج.م.ع) وبنك التنمية الأفريقي (وسمى فيما بعد البنك) :

- ١ - حيث إن المقترض قد طلب من البنك تقديم التمويل لجزء من المتطلبات بالعملة الأجنبية المطلوبة للمشروعات الفرعية للتنمية الريفية المولدة للدخل التي يشرف عليها المقترض (وسمى جميعها فيما بعد المشروع) من خلال تقديم خط ائتمان له بالمبلغ الأقصى المحدد فيما بعد .
- ٢ - وحيث إن المشروع بعد مجيئه من الناحية الفنية وقابلً للتنفيذ من الناحية الاقتصادية .
- ٣ - وحيث إن المقترض هو المنوط به التنفيذ والجهة المنفذة للمشروع .
- ٤ - وحيث إن جمهورية مصر العربية قد وافقت على ضمان خط الائتمان .
- ٥ - وحيث إن البنك قد وافق على أساس وبنوع خاص ما تقدم على تقديم خط ائتمان للمقترض وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيما بعد .

لذلك يوافق طرفا هذا الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

شروط عامة - تعاريف

بند (١-١) شروط عامة :

يقبل طرفا هذا الاتفاق كافة أحكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقات قروض واتفاقات ضمان البنك المؤرخة ٢٣ نوفمبر ١٩٨٩ والتي عدلت أو التي قد يتم تعديلها من وقت لآخر (وتسمى فيما بعد ... الشروط العامة) بنفس القوة والأثر كما لو كانت مدرجة هنا بالكامل .

بند (١-٢) تعاريف :

أينما استخدم في هذا الاتفاق وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك يكون للمصطلحات المتعددة المعرفة بالشروط العامة نفس المعانى الموضحة قرين كل منها ويكون للمصطلحات الإضافية التالية المعانى الآتية :

(أ) «اتفاق» يعني اتفاق خط، الاتسман هذا تماماً مثل أي تعديلات ، تغييرات ، مراجعات وملحق مرفقه به أو التي يتم إجراؤها من وقت لآخر على هذا الاتفاق .

(ب) «يوم عمل» يعني أي يوم من السنة الميلادية تكون فيه البنوك وأسواق المال مفتوحة في أي مكان محدد ولأية صفقات محددة مطلوبة لتحقيق أهداف هذا الاتفاق .

(ج) «تاريخ إقفال» يعني ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ أو أي تاريخ لاحق آخر يتم الاتفاق عليه كتابة بين البنك والمقرض .

(د) «تكلفة أساسية» تعنى متوسط التكلفة الربع سنوية لكافحة اقتراضات البنك القائمة والمخصصة بصفة خاصة من كل القروض ذات العائد المتغير بعملة واحدة وذلك بالدولار.

(هـ) «تاريخ التوقيع» يعني التاريخ المذكور آنفاً بالديباجة الذي قام فيه كل من البنك والمقرض بالتوقيع على هذا الاتفاق.

(و) «دولار أو دولارات» أو العلامة «\$» على التوالى يعني الدولارات بالعملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية.

(ز) «اتفاق ضمان» يعني اتفاق في ذات التاريخ بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي تضمن بموجبه جمهورية مصر العربية التزامات المقرض بموجب هذا الاتفاق.

(ح) «فترة فائدة» تعنى فترة ستة (٦) أشهر محسوبة على أساس الممارسات بين البنك وتببدأ في أول أبريل وأول أكتوبر ، وينبدأ حساب أول فترة فائدة من تاريخ أول سحب من متحصلات خط الائتمان وحتى أول أبريل أو أول أكتوبر كما قد يكون الحال والتي تلى مباشرة السحب وينبدأ حساب كل فترة فائدة بعد ذلك من تاريخ انتهاء فترة الفائدة السابقة حتى لو كان أول يوم من فترة الفائدة هذه يوم عمل .

ويغض النظر عما تقدم فإن أي فترة تقل عن ستة (٦) أشهر والتي يبدأ حسابها من تاريخ السحب حتى أول أبريل أو أول أكتوبر بعد هذا السحب مباشرة سوق تعتبر فترة فائدة .

(ط) «خط ائتمان» يعني المبلغ الأقصى للأموال الممنوحة من البنك بخصوص هذا الاتفاق والمحددة في البند (٢ - ١) من هذا الاتفاق .

(المادة الثالثة)

خط الائتمان

بند (١-٢) المبلغ ،

يوافق البنك على أن يقرض المقترض من موارده الرأسمالية العادية مبلغاً لا يتجاوز ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وعشرة ألف دولار (١٣,٧١٠,٠٠٠ دولار أمريكي) .

بند (٢-٢) القرض ،

الفرض من خط الائتمان هو قبول التكلفة الأجنبية للمشروع الساردن وصفه في الملحق (١) من هذا الاتفاق .

(المادة الثالثة)

الفائدة . رسم الارتباط . سداد الأصل

تاريχ وعملة الدفع

بند (١-٣) معدل الفائدة ،

(أ) يدفع المقترض فائدة على مبلغ خط الائتمان المسحوب والقائم من وقتآخر بمعدل يعادل بالنسبة لكل فترة فائدة التكلفة الأساسية مضافاً إليها هامش يواقع نصف من واحد في المائة سنوياً (٥٠,٠٪) ويتم إعادة تحديد معدل الفائدة نصف سنوي في أول يناير وأول يوليو وتطبق على كافة فترات الفائدة اعتباراً من هذه التواریخ أو بعدها .

(ب) يتم دفع الفائدة نصف سنوي في أول أبريل وأول أكتوبر من كل عام .

بند (٣ - ٤) رسم الارتباط :

يدفع المقترض رسم ارتباط على الجزء غير المسحوب من خط الائتمان بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (٧٥٪) سنوياً يبدأ احتسابه بعد ستين (٦٠) يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ويعوز للبنك مع ذلك أن يقرر لدى إعداد فواتير السداد تعديل رسم الارتباط ليصبح نصف بالمائة (٥٠٪) في حالة عدم تعرض جمهورية مصر العربية خلال الستة (٦) أشهر السابقة لأية عقوبات ويحدد البنك مدى هذا التعديل عند تطبيقه من سنة إلى أخرى ويتم حساب رسم الارتباط على أساس يومى ولهذا الغرض فإن كل سنة تكون من ثلاثة وخمسة وستين (٣٦٥) يوماً.

بند (٣ - ٣) حساب الفائدة :

يتم حساب فائدة خط الاتساع هذا على أساس يومي ولهذا الغرض فإن كل سنة تكون من ثلاثة وخمسة وستين يوماً (٣٦٥) يوماً ويحظر البنك المقترض بعدل الفائدة المطبقة لكل فترة فائدة فور تحديده مثل هذا المعدل للفائدة .

بند (٣ - ٤) المدفوعات / تواریخ الاستحقاق :

يسدد أصل خط الائتمان والفائدة ورسم الارتباط المشار إليها بعاليه كل ستة أشهر في أول أبريل وأول أكتوبر من كل عام .

بند (٣ - ٥) مدد الاعمال:

(أ) السداد في تاريخ الاستحقاق :

يسدد المقترض أصل خط الائتمان على فترة اثنى عشرة سنة تالية لفترة سماح قدرها ستين (٢) تبدأ من تاريخ توقيع هذا الاتفاق على أربعة وعشرين (٤٣) قسطاً نصف سنوي متساوٍ ومتتابع يدفع أول قسط في أول أبريل أو أول أكتوبر حسبما يقتضي الحال أيهما يلى مباشرة انتهاء فترة السماح .

(ب) السداد المعدل :

- ١ - بعد إقامة سداد كافة الفوائد ورسم الارتباط والرسوم الأخرى المستحقة على خط الائتمان وعلاوة السداد المعدل بموجب إخطار البنك مدة خمسة وأربعين (٤٥) يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ استلام البنك لذلك الإخطار يمكن للمقرض بعد انتهاء، فترة الإخطار تعجيل سداد كل أو جزء من المبلغ الأصلي خط الائتمان ويقوم البنك بتحديد علاوة السداد المعدل ويرتكز على تكلفة إعادة توظيف الأموال المعدل بسدادها .
- ٢ - كافة المبالغ المعدل بسدادها ستتحمل على المدفوعات النصف سنوية طبقاً للبند ٣ - ٥ (أ) بعاليه بنظام عكسي لتواريخ استحقاقها وبالبدء بسداد القسط الرابع والعشرين .
- ٣ - كل طلب للسداد يتم بإخطار البنك به من جانب المقرض وفقاً لأحكام هذا البند يكون غير قابل للإلغاء ، ويصبح المبلغ المقرر التعجيل بسداده مستحقاً آلياً في التاريخ المحدد بالطلب .

بند (٣ - ٦) استخدام المدفوعات :

فيما عدا ما قد يوافق عليه البنك خلافاً لذلك فإن كافة المدفوعات توجه أولاً إلى رسوم الارتباط ثم الفوائد وأخيراً إلى الأصل .

بند (٣ - ٧) عملة المسحوبات :

- (أ) تكون كافة المسحوبات التي يجريها البنك للمقرض بالدولار .
- (ب) بغض النظر عن نص البند ٣ - ٧ (أ) فإنه في حالة عدم قدرة البنك على شراء دولارات لأغراض خط الائتمان فإنه يقوم في الحال بإخطار المقرض فور علمه بذلك وإذا لم يتمكن البنك والمقرض في خلال ثلاثة أيام تالية مثل هذا الإخطار من الاتفاق على العملة البديلة فإنه يجوز للمقرض و/أو البنك

إلا ، الجزء غير المسحوب من خط الائتمان الذي لم يتم الاتفاق على عملته البديلة وفي هذه الحالة يقوم المقرض بسداد الجزء المسحوب من خط الائتمان وفقاً للبند ٣ - ٥ (أ) من هذا الاتفاق .

(ج) يكون تاريخ التحويل بين الدولار والعملة البديلة هو تاريخ سحب العملة البديلة .

(د) يكون معدل الفائدة المطبق على المبالغ المسحوبة بالعملة البديلة هو معدل الفائدة المطبق على القروض الأخرى بالعملة الواحدة ذات معدل الفائدة المتغير بتلك العملة البديلة وقت السحب ويقوم البنك بإخطار المقرض بالطريقة الواجبة بذلك المعدل للفائدة .

(هـ) يوافق الطرفان صراحة على أن نصوص هذا البند (٣ - ٧) المتعلقة بالعملة البديلة تطبق بالتساوي في كل الحالات التي يكون البنك فيها غير قادر على شراء العملة البديلة .

(و) بغض النظر عن نصوص البند (٣ - ٨) من هذا الاتفاق فإن كافة الأموال المسحوبة بالعملة البديلة يتم سدادها أيضاً بالعملة البديلة .

بند (٣ - ٨) العملة / طريقة ومكان المدفوعات :

(أ) يتم سداد كافة المبالغ المستحقة للبنك بوجوب هذا الاتفاق بالدولار بدون خضوعها لأى قيود ، إيقاف أو تخفيض بسبب التذبذبات في سعر الصرف أو التحويل أو رسوم أخرى للتحويل إلى حساب البنك المفتوح لدى البنك الذي يعينه للمقرض ولا يعفى المقرض من التزامه تجاه البنك إذا ما تم السداد بعملة أخرى خلاف العملة المحددة بعاليه أو في مكان مختلف عن المكان الذي حدده البنك وفقاً لهذا النص .

(ب) كافة المدفوعات المستحقة للبنك وفقاً لهذا الاتفاق يتم إجراؤها في وقت كاف لضمان أن يكون المبلغ تحت تصرف البنك فعلياً في تاريخ الاستحقاق وإذا حل تاريخ الاستحقاق في يوم تكون فيه البنوك غير مفتوحة للعمل في المكان المحدد للدفع يتم دفعه ليكون تحت تصرف البنك فعلياً في المكان المحدد في يوم العمل التالي .

(ج) يتم دفع كافة المبالغ المدين بها المقترض طبقاً لهذا الاتفاق للبنك بدون أي خصم ، إيقاف ، طلب أو أي نزاع من أي شكل أو طبيعة من جانب المقترض .

(المادة الرابعة)

تعهدات

بند (٤ - ١) تعهدات المقترض :

يتعهد المقترض بموجب هذا بإجراء دراسة لتقييم الأثر البيئي ودراسة الحد من الأثر البيئي للمشروعات الفرعية المملوكة من حصيلة خط الائتمان .

(المادة الخامسة)

شروط سابقة على النفلاد وشروط أخرى

بند (٤ - ٥) شروط سابقة على النفلاد :

يخضع نفاذ هذا الاتفاق لقيام المقترض بتقديم دليل بالشكل والطريقة المعقولة لدى البنك على مايلى :

(أ) الوفاء بالشروط الواردة في البند (٤ - ١) من الشروط العامة المطبقة على اتفاقات قروض وضمان البنك .

(ب) الالتزام بكافة الإجراءات القانونية المطبقة بما في ذلك التفويض الواجب والتصديق على الاتفاق وفقاً للإجراءات الحكومية والقانونية والدستورية .

بند (٢ - ٥) شروط سبقت على (أول سحب) :

تكون التزامات البنك بإجراه، أول سحب مشروطة بما يلى :

- (أ) نفاذ هذا الاتفاق قاماً مثل نفاذ اتفاق الضمان كما ورد في البند (١ - ٥) عاليه.
- (ب) قيام المقرض بفتح حساب خاص منفصل لإيداع متحصلات خط الائتمان (الحساب الخاص).

بند (٣ - ٥) شروط أخرى :

يعين على المقرض موافاة البنك في موعد غايته سبتمبر من كل عام بالشكل وبالطريقة المقبولة للبنك بنسخة من تقرير دراسة تقييم الأثر البيئي ودراسة الحد من الأثر البيئي التي أجريت عن كل من المشروعات الفرعية الممولة من خط الائتمان في السنة السابقة.

(المادة السادسة)

المسحوبات - تاريخ الإقفال

بند (١ - ٦) المسوبيات :

يتم سحب مبلغ خط الائتمان من جانب البنك وفقاً لنصوص هذا الاتفاق والشروط العامة وذلك مقابلة المصروفات فيما يتعلق بتكلفة السلع والخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع والمعين تمويلها بموجب هذا الاتفاق.

بند (٢ - ٦) تاريخ الإقفال :

حدد ٣١ يناير ٢٠٠٢ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والبنك لأغراض البند (٩ - ١) الفقرة (أ) (٤) من الشروط العامة.

بند (٣ - ٦) استخدام المسوبيات :

يقتصر استخدام المبالغ المسحوبة من حساب هذا الاتفاق من جانب المقرض - يقتصر على الأغراض التي سحببت من أجلها وحسب.

(المادة السابعة)

توريـد السـلـع وـالـخـدـمـات

بند (١ - ٧) :

يقصر المفترض استخدام متحصلات خط الائتمان على التوريد في أراضي الدول الأعضاء للسلع المنتجة فيها والخدمات من أراضيها «اصطلاح الدولة العضو ثم تعريفه في المادة (٣ - ١) من اتفاق إنشاء البنك» .

بند (٢ - ٧) توريـد السـلـع :

يتم توريـد السـلـع ضرورياً لـتـنـفـيـذـ المـشـرـوعـ كـمـاـ يـلىـ وـفـقـاـ لـقـوـاعـدـ وـاجـراـتـ تـورـيدـ السـلـعـ وـالأـعـمـالـ التـىـ أـقـرـهاـ الـبـنـكـ فـىـ الـخـامـسـ عـشـرـ مـنـ يولـيوـ ١٩٩٦ـ وـكـمـاـ تـمـ تـعـديـلـهـاـ فـىـ الـعاـشـرـ مـنـ نـوـفـمـبرـ ١٩٩٩ـ :

- ١ - عن طريق الشراء الدولي عند توريـدـهاـ بـخـطـابـ اـعـتـمـادـ .
- ٢ - عن طريق الشراء المحلي عند تمويلـهـاـ منـ خـلـالـ الحـسـابـ الـخـاصـ .

(المادة الثامنة)

الـحـكـامـ مـتـنـوـعـةـ

بـندـ (١ - ٨) الـمـمـثـلـونـ الـمـفـوضـونـ :

يـكونـ رـئـيسـ مـجـلسـ إـداـرـةـ المـفـوضـ أوـ أـيـ شـخـصـ آـخـرـ قدـ يـعـينـهـ كـتـابـةـ مـثـلاـ مـفـوضـاـ للمـفـوضـ لـأـغـرـاضـ الـبـنـدـ (١٤ـ - ٣ـ) مـنـ الشـروـطـ الـعـامـةـ .

بـندـ (٢ - ٨) تـارـيخـ الـاـتـفـاقـ :

يعـتـبـرـ تـارـيخـ هـذـاـ الـاـتـفـاقـ هوـ التـارـيخـ المـدوـنـ فـىـ الجـملـةـ الـافتـاحـيةـ مـنـ دـيـباـجـتهـ .

بند (٣-٨) الضمان :

اتفق المقرض مع جمهورية مصر العربية على ما يلى :

- ١ - يقوم المقرض بدفع رسم ضمان لوزارة مالية جمهورية مصر العربية بعدل ١٢٥٪ من المبلغ الأصلى لخط الائتمان المسحوب والقائم من وقت آخر .
- ٢ - يقوم البنك المركزى لجمهورية مصر العربية بتحميل حساب المقرض لديه بكافة الالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق .

بند (٤-٨) العناءين :

حددت العناءين التالية لأغراض البند (١-١) من الشروط العامة :

بالنسبة للمقرض :

العنوان البريدى

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

١١ ش القصر العينى

القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس : - ٨٣٣٦ / ٣٥٤ - ٢٧٥٤ (٢٠٢)

تلفون : (٢٠٢) ٧٥٨٩ - ٧٩٥ / ١٢٠٤

بالنسبة للبنك :

العنوان البريدي

بنك التنمية الأفريقي

01 B.P.1387

ابيدجان 01

ساحل العاج

العنوان البرقى AFDEV · ABIDJAN

تلفون : (225) 20.20.44.44/20.20.40.40

تلكس : 23717/23498

فاكس : (225) 20.20.49.02/20.20.59.20

وإشهاداً على ما تقدم قام المقرض والبنك من خلال ممثلهما المفوضين بالتوقيع
على هذا الاتفاق من نسختين أصليتين متساويتين قانوناً باللغة الإنجليزية .

عن البنك الرئيسي للتنمية والاتصال الزراعي

يوسف عبد الرحمن حسني

رئيس مجلس الإدارة

عن بنك التنمية الأفريقي

سيريل إنويز

نائب الرئيس

الشاهد فليبرت (فريكا)

السكرتير العام

ملحق (١)

وصف المشروع

يهدف خط الائتمان (LOC) إلى :

- ١- إتاحة موارد مالية طويلة الأجل للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (PBDAC) لخلق موارد دخل جديدة وثابتة لصغار مشوسطي المزارعين وصغار المنظمين العاملين بالزراعة وبالأنشطة الريفية المولدة للدخل المرتبطة بها .
- ٢- تعزيز القدرة المؤسسية للجهة المنفذة .

(أ) وصف مخرجات خط الائتمان :

- ١- إن مخرجات خط الائتمان سوف تنشأ عن الأنشطة الجديدة في المناطق الريفية فيما يتعلق بالأعمال الصغيرة والمتوسطة والمعدات الزراعية مثل الدراسات والمحفارات البكانيكية ، مضارب الأرض ، ماكينات الرى ومستخرجات زيت الزيتون ودراسات الأرض ورشاشات ومولدات ، ومطاحن الدقيق ومحركات дизيل ومضخات الآبار العمق وماكينات تصنيع الألبان ووحدات صغيرة لصناعة العصائر والمركبات ومعالجة الطماطم ووحدات إنتاج الغاز الحيوي وتصنيع الأغذية ... إلخ .
- ٢- تم اختيار الأنشطة المقترحة بسبب قيمتها المضافة العالمية الواضحة ومساهمتها المحتملة في تبني تكنولوجيا ملائمة وإيجاد فرص عمل كما تم اختيارها أيضاً بسبب جاذبيتها الخاصة للمجموعات غير المم兕زة مثل النساء وشباب المريجين العاطلين وعن طريق زيادة موارد البنك (PBDAC) طويلة الأجل فإن خط الائتمان تبعاً لذلك سوف يسهم بصورة غير مباشرة في الحد من الفقر .

(ب) استخدامات خط الائتمان :

- ١- سيتم استخدام حصيلة خط الائتمان لتمويل السلع والخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروعات الزراعية الموزة ، مشروعات التصنيع الزراعي والإنتاج الحيواني والتسويق والمشروعات الحرافية الفرعية .
- ٢- تستخدم متحصلات خط الائتمان في تمويل الآلات والمعدات ودعم أعمال التصنيع الزراعي متوسطة النطاق للمستوطنين الجدد وتنمية منافذ التسويق في المناطق الريفية .

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٥
بشأن الموافقة على اتفاق خط ائتمان بين البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
بجمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقى ، الموقع بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٢/١/٥ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٨ :

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق خط ائتمان بين البنك الرئيسى للتنمية والائتمان
الزراعى بجمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقى ، الموقع بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٨

صدر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١١

وزير الخارجية

(أحمد ماهر السيد)